

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على بروتوكول التعاون المالي بين حكومتى
جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس

بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على بروتوكول التعاون المالي بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤ ، وذلك مع
التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٩٠ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٨ جمادى

الآخرة سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٤ يناير سنة ١٩٩١ م .

بروتوكول مالي

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة في تدعيم أواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين ،
اتفقت كل من حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية
على إبرام البروتوكول الحالي والتالية نصوصه :

(مادة ١)

قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم الى حكومة جمهورية مصر العربية
المعونات المالية التالية لتمويل شراء سلع وخدمات فرنسية مخصصة لتنفيذ
مشروعات يتفق عليها بين الطرفين :

١ - منحة من الخزانة الفرنسية بحد أقصى اثنين وخمسين مليون فرنك
فرنسي (٥٢ مليون فرنك) .

٢ - قرض من الخزانة الفرنسية بحد أقصى ستمائة وستة وستون مليون
فرنك فرنسي (٦٦٦ مليون فرنك) .

(مادة ٢)

طرق استخدام المعونات المالية :

يتم تمويل المشروعات الموضحة بالقائمة الملحقة باستخدام منحة وقرض
الخزانة وفقا للشروط التالية :

(أ) يتم تمويل المشروعات الموضحة تحت البند «١» من الملحق -
بالكامل - عن طريق منحة الخزانة الفرنسية .

(ب) يتم تمويل المشروعات الموضحة تحت البند «ب» من الملحق -
بالكامل - عن طريق قرض الخزانة الفرنسية .

(ج) تحدد قيمة الدفعة المسددة عند توقيع العقد بـ ١٠٪ على الأقل من كل عقد يمول من خلال البروتوكول .

(مادة ٣)

طرق وشروط المعونات المالية :

(أ) يستحق على قرض الخزانة الذي يمول المشروعات الموضحة تحت بند «ب» بالملحق فائدة مقدارها ٤٪ على الرصيد القائم المستحق ويستهلك خلال ١٩ سنة على ٢٦ قسطا نصف سنوى متساوى ومتتالى (١٣ سنة) يستحق أولها بعد ٧٨ شهر من نهاية الثلاثة أشهر التى يجرى خلالها السحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفوائد من تاريخ كل سحب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم ابرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية، وبنك كريدى ناشيونال CREDIT NATIONAL نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قرض الخزانة الفرنسية واستخدام المنحة المقدمة من الخزانة الفرنسية .

(مادة ٤)

أجل استخدام وفترة صلاحية المعونات المالية :

حتى يتسنى استخدام المعونات المنصوص عليها بالمادة (١) يجب أن تبرم العقود الخاصة مع الموردين الفرنسيين فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩١
أى سحب من المنحة أو فرض الخزانة الموضحين بالمادة (١) يجب أن لا يتم فى موعد يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

(مادة ٥)

عملة التحاسب والسداد :

- عملة التحاسب والسداد هي الفرنك الفرنسى .

(مادة ٦)

طرق الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائى لعقود المشروعات التى تسول فى نطاق البروتوكول الحالى والمشار اليها فى المادة (١) بخطابات متبادلة بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية والمستشار الاقتصادى والتجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية .

(مادة ٧)

النقل والتأمين :

تعتبر خدمات الشحن والتأمين فرنسية فى حالة :

— اتمام النقل وفقا لبوليصه شحن صادرة من شركة ملاحه فرنسية أو بخطاب نقل جوى صادر عن شركة فرنسية للشحن الجوى تكون معتمدة من جانب السلطات الفرنسية المعنية كشركة خدمات فرنسية .

— ابرام التأمين لدى شركات معتمدة فى السوق الفرنسى .

(مادة ٨)

صندوق المقابل :

فيما يتعلق بالمشروعات الموضحة بالبند (١) من الملحق والممولة من المنحة التى ينتج عنها حصيلة العمالة المحلية للسلطات المصرية من الجهة المستفيدة من السلم والخدمات فان القيمة المقابلة بالعملة المحلية للمنحة المستخدمة لتمويل هذه المشروعات يتم تجميعها فى صندوق المقابل فى شكل حساب خاص لدى

البنك المركزي المصري باسم « صندوق مقابل لمعونة التنمية الفرنسية ١٩٩٠ »
ويتميز عن صندوق مقابل المعونة الغذائية الفرنسية ، يتم ادارته بالمشاركة بين
السلطات المصرية والمستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة الفرنسية بالقاهرة
نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية سوف يستخدم صندوق المقابل في تمويل
المصروفات المحلية لمشروعات التنمية التي يتم تحديدها باتفاق الطرفين المصري
والفرنسي .

يتم تحديد وسائل استخدام صندوق المقابل عن طريق خطابات متبادلة
بين السلطات المصرية المعنية والمستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة الفرنسية
بالقاهرة .

(مادة ٩)

الإعفاء الضريبي :

سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المدفوعات سواء من أصل المبلغ
أو الفوائد الناتجة عن القروض المقررة بموجب البروتوكول الحالي من جميع
الضرائب والاستقطاعات المئوية .

وتمشيا مع أحكام الاتفاق الضريبي والبروتوكول المتعلق به والموقعين بين
فرنسا ومصر في ١٩ يونيو ١٩٨٠ ، فإن التمويل المتاح بموجب هذا البروتوكول
سوف يعفى من كافة الضرائب أو أية رسوم أخرى مقررة داخل جمهورية
مصر العربية ولكن في حالة ما اذا كان هناك ضرائب استقطعت وفقا للقوانين
المصرية على العقود المسولة في اطار البروتوكول الحالي سوف يتحمل سدادها
العميل المصري .

سوف تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة
تنفيذ أحكام هذه المادة .

(مادة ١٠)

تقييم المشروعات :

تمشيا مع التزاماتها الدولية فان الحكومة الفرنسية سوف تقوم باجراء التقييم لسير العمل للمشروعات المدرجة فى البروتوكول بغرض الوقوف على مستوى الانجاز وأثره على التنمية .

وتلتزم حكومة جمهورية مصر العربية باستقبال بعثة التقييم الموفدة من قبل الحكومة الفرنسية وموافاتها بالبيانات اللازمة عن هذه المشروعات .

(مادة ١١)

بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد قيام الحكومتين باخطار كل منهما للآخر بانتهاء الاجراءات القانونية المتعلقة بذلك .

واشهادا على ما تقدم وقع ممثلا الحكومتين المفوضان فى هذا الشأن البروتوكول الحالى .

أبرم فى باريس فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ من نسختين باللغتين العربية والفرنسية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الفرنسى .

عن

حكومة الجمهورية الفرنسية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق

(أ) مشروعات يتم تمويلها من المنحة :

مليون فرنك

٢٥ مترو القاهرة : معونة فنية لهيئة السكك الحديدية (٢٠ + ٥)

٢٠ نظام المعلومات بالأقمار الصناعية للأراضي الزراعية

٤ نظام المعلومات للجمارك

٣ المركز الفرصى المصرى لصيانة المستشفيات (معهد ناصر)

٥٢

الإجمالي

(ب) مشروعات يتم تمويلها من قرض الخزانة :

* المترو :

١٤٧

- فروق الأسعار

١٠٠

- أعمال تكميلية

- العقد رقم ٦ (٢٧ مليون) التعديل الثالث

- العقد رقم ٦ (٣٥ مليون) التعديل الرابع

- العقد رقم ٧ (١٥ مليون) المعونة الفنية

- تغطية العمليات والصيانة وقطع الغيار لهيئة السكك الحديدية

(١٣ + ٨ + ٢ مليون فرنك)

٢٦

* مراجعة الأسعار لمستشفى القصر العينى

١٢٨

* محطة محولات الشرقية

٦٠

* محطة محولات أسوان (٢)

٥٠

* السنترالات التليفونية لانطا

٥٠

* محطة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى (مسطرد)

٦٠

* محطة محولات الدقى

٤٥

* التحكم فى المراقبة الجوية (الطيران المدنى)

٦٦٦

الإجمالي

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٥٨٠) لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٠ بالموافقة على بروتوكول التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية والموقع في باريس بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٤/١/١٩٩١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧/١/١٩٩١ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية بروتوكول التعاون المالي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٠

ويعمل به اعتباراً من ٢٥/٦/١٩٩١

صدر بتاريخ ٨/٧/١٩٩١

وزير الخارجية

عمرو موسى